

الدبلوماسية الاقتصادية في عصر الذكاء الاقتصادي و العولمة الاقتصادية

Economic Intelligence is the medium of economic diplomacy an era of economic globalization

أ.د. مخلوفي عبد السلام

ط.د. أسماء عياط

جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر

جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر

مخبر التنمية المحلية و الدراسات الاقتصادية

مخبر التنمية المحلية و الدراسات الاقتصادية

ma_abdssalem@yahoo.fr

asmayyat@gmail.com

تاريخ القبول: 2019/05/26

تاريخ الاستلام: 2019/01/13

الملخص: إن الحديث عن الدبلوماسية الاقتصادية في عصر العولمة الاقتصادية و بالتالي الذكاء الاقتصادي مرتبط ارتباطا وطيدا بالعمل الدبلوماسي الذي عرفته البشرية خلال العصر الحالي و الوضع الدولي الراهن الذي فرضته جملة المتغيرات خاصة تلك التي عرفتها العلاقات الدولية الاقتصادية تزامنا مع انخيار الاتحاد السوفياتي و ظهور الأحادية القطبية التي بلورت العمل الدبلوماسي وفقا لما يخدم مصالحها حيث تم استحداث أساليب جديدة في اطار العمل الدبلوماسي لمواكبة الأحداث و كذا خدمة لمصالحها الاجتماعية و البيئية و السياسية و الاقتصادية للطرف الأقوى. كما تم توسيع مجالات التفاوض لتشمل عدة دول و منظمات حكومية وغير حكومية. إن الهدف من هذا البحث هو معرفة مدى تأثير كل من الذكاء الاقتصادي و العولمة الاقتصادية على طبيعة العمل الدبلوماسي الاقتصادي، وما نتج عنه من تغيرات في سلوك الدبلوماسي، وماهي الوظائف الجديدة في ظل البيئة الاقتصادية في الوقت الراهن .

الكلمات المفتاحية: الدبلوماسية، الدبلوماسية الاقتصادية، العولمة ، العولمة الاقتصادية ، الذكاء الاقتصادي

Abstract : The talk of economic diplomacy in the era of economic globalization and therefore economic intelligence is closely linked to the diplomatic work known to humanity during the current era and the current international situation imposed by the various variables, especially those that were defined by international economic relations coincided with the collapse of the Soviet Union and the emergence of unipolar crystallized Diplomatic work in accordance with its interests, where new methods have been developed in the framework of diplomatic work to keep abreast of events and to serve the social, environmental, political and economic interests of the stronger party. Negotiations have also been expanded to include several States and governmental and non-governmental organizations.

The purpose of this research is to examine the extent to which economic intelligence and economic globalization have affected the nature of diplomatic economic activity, the resulting changes in the conduct of the diplomat, and what are the new functions in the current economic environment

Key Words: Diplomacy, Economic Diplomacy, Globalization, Economic Globalization, Economic Intelligence

المقدمة:

إن الحديث عن الدبلوماسية الاقتصادية في عصر العولمة الاقتصادية مرتبط ارتباطاً وطيداً بالعمل الدبلوماسي الذي عرفته البشرية خلال العصر الحالي و الوضع الدولي الراهن الذي فرضته جملة المتغيرات خاصة تلك التي عرفتها العلاقات الدولية الاقتصادية تزامناً مع انخيار الاتحاد السوفياتي و ظهور الأحادية القطبية التي بلورت العمل الدبلوماسي وفقاً لما يخدم مصالحها حيث تم استحداث أساليب جديدة في إطار العمل الدبلوماسي لمواكبة الأحداث وكذا خدمة لمصالحها الاجتماعية و البيئية و السياسية و الاقتصادية للطرف الأقوى. كما تم توسيع مجالات التفاوض لتشمل عدة دول و منظمات حكومية وغير حكومية.

إشكالية الدراسة:

بناء على ما سبق ذكره، يمكن طرح الإشكالية التي ستقود هذه الدراسة والمتمثلة في: ما مدى تأثير الدبلوماسية الاقتصادية عصر الذكاء الاقتصادي و العولمة الاقتصادية ؟

أهمية الدراسة :

تتلخص أهمية هذه الدراسة من خلال تحقيق الأهداف المرجوة الآتية: توضيح الصورة الجديدة للدبلوماسية الاقتصادية في عصر الذكاء الاقتصادي و العولمة الاقتصادية من خلال تسليط الضوء على الدبلوماسية و تطورها و كذلك تعريف كل من الذكاء الاقتصادي و العولمة الاقتصادية كمحددتين جديدين للعمل الدبلوماسي .

فرضية الدراسة :

وانطلق هذا البحث من الفرضية الآتية:

" التحول في طبيعة الدبلوماسية الاقتصادية جاء كنتيجة لحركات العولمة الاقتصادية أي أنه هناك علاقة سببية بين التحول في أليات الدبلوماسية الاقتصادية و تأثير العولمة الاقتصادية."

وسنحاول الإجابة على إشكالية الدراسة من خلال البحث في ثلاثة محاور كما يلي:

المحور الأول: الدبلوماسية الاقتصادية

المحور الثاني : الذكاء الاقتصادي

المحور الثالث : العولمة الاقتصادية

المحور الرابع : عصر العولمة الاقتصادية و الذكاء الاقتصادي و تأثيراته على الدبلوماسية الاقتصادية

المحور الأول : الدبلوماسية الاقتصادية**الفرع الأول: الدبلوماسية**

الدبلوماسية لفظه مشتق من اليونانية " دبلوما " ومعناها الوثيقة أو الشهادة الرسمية التي تطوى على نفسها والتي كانت تصدر عن الشخص الذي بيده السلطة العليا في البلاد وتحول

حاملها امتيازات خاصة، وتتضمن صفة المبعوث والمهمة الموفد بها . كما أطلقت على التصاريح التي كان يمنحها القاضي لبعض الأفراد.

- تعريف هارولد نيكلسون: " الدبلوماسية هي توجيه العلاقات الدولية عن طريق المفاوضات، والأسلوب الذي به يدير السفراء والمبعوثون هذه العلاقات، وعمل الرجل الدبلوماسي أو فنه" (البيكان، 2007).

- تعريف هنري كيسنجر: " الدبلوماسية هي تكييف الاختلافات من خلال المفاوضات ".
- تعريف معاوية بن أبي سفيان: " لو أن بيني وبين الناس شعرة ما انقطعت، إذا أرخواها شددتها وإن شدوها أرخيتها".

- تعريف د. سمحي فوق العادة في كتابه (الدبلوماسية الحديثة): " الدبلوماسية هي مجموعة من القواعد والأعراف والمبادئ الدولية التي تحكم بتنظيم العلاقات القائمة بين الدول والمنظمات الدولية، والأصول الواجب إتباعها في تطبيق أحكام القانون الدولي، والتوفيق بين مصالح الدول المتباينة، وفن إجراء المفاوضات والاجتماعات والمؤتمرات الدولية، وعقد الاتفاقيات والمعاهدات".

- ومن التعريفات المهمة للدبلوماسية تعريف الدبلوماسي البريطاني أرنست ساتو، الذي يقول أنها: استعمال الكياسة والذكاء في إدارة العلاقات الرسمية بين حكومات الدول المستقلة.

- تعريف د. علي حسين الشامسي: " الدبلوماسية هي علم وفن إدارة العلاقات بين الأشخاص الدوليين، وهي مهنة الممثلين الدبلوماسيين، أو الوظيفة التي يمارسها الدبلوماسيون، وميدان هذه الوظيفة هو العلاقات الخارجية للدول والأمم والشعوب ".

- تعريف مأمون الحموي : إن الدبلوماسية هي ممارسة عملية لتسيير شؤون الدولة الخارجية وهي علم وفن، علم لما تطلبه من دراسة عميقة للعلاقات القائمة بين الدول ومصالحها المتبادلة ومنطوق تواريخها ومواثيق معاهداتها من الوثائق الدولية في الماضي والحاضر، وهي فن لأنه يركز على مواهب خاصة عمادها اللباقة والفراصة وقوة الملاحظة .

- تعريف معجم أوكسفورد: " الدبلوماسية هي :أولاً: علم رعاية العلاقات الدولية بواسطة المفاوضات و ثانياً: الطريقة التي يتبعها السفراء والممثلون الدبلوماسيون في تحقيق هذه الرعاية ".

- في محاولة منا لاقتراح تعريف للدبلوماسية تعرف الدبلوماسية على انها عملية تواصل واتصال بين حكومات الدول المختلفة، يقوم بها موفدون مختصون) ممثلون دبلوماسيون (تتوفر فيهم شروط معينة كاللباقة والذكاء، بهدف خدمة مصالح الدول وتطويرها، من خلال التنسيق والتعاون في المجالات المختلفة، من خلال اقتراح عقد اتفاقيات ومعاهدات دولية والاشراف عليها تحت مظلة المنظمات الدولية أو من خلال التعاون الثنائي و المتعدد بين الدول.

الفرع الثاني: الدبلوماسية الاقتصادية:

أولاً: تعريف الدبلوماسية الاقتصادية :

يعرفها باين (Bayene) و وولكوك (Woolcoke) بأنها مجموعة النشاطات الدبلوماسية المرتبطة بالنشاطات الاقتصادية في ما وراء الحدود الوطنية (تصدير، استيراد، استثمار إقراض، مساعدة) التي تباشرها الدولة و الفواعل غير الدولية في العالم.

• ويعرفها (Bergeijk و Moons) بأنها مجموعة النشاطات التي تهدف إلى صياغة طرق و إجراءات لاتخاذ قرارات مرتبطة بالنشاطات الاقتصادية العابرة لحدود العالم الواقعي، ويتمثل مجال نشاطها في التجارة، الأسواق العالمية، الهجرة، المساعدة، الأمن الاقتصادي، و المؤسسات التي تتجسد فيها البيئة الدولية، أما أدوارها تتمثل في العلاقات التفاوض التأثير. (revel, 2010.2011)

• ويعرفها (KATEB alexandre) وسيلة الدولة لدعم قوتها في مواجهة الدول الأخرى بإستخدام وسائل إقتصادية، المفاوضات التجارية العالمية، تدابير لتوسع الشركات الوطنية في العالم، أو على العكس يجذب الاستثمارات الأجنبية على أرض الوطن. (KATEB, Hiver2010.2011)

• كما تعرف بانها "النشاطات الدبلوماسية التي تستخدم العامل الاقتصادي في التعامل السياسي". و يقصد بهذا التعريف استخدام الدولة لقدراتها الاقتصادية في التأثير على الدول الأخرى، و توجيه سلوكها السياسي في الاتجاه الذي يخدم المصلحة القومية للدولة. وقد اعتبر هذا التعريف أن الدبلوماسية هي فن حسن استخدام العوامل الاقتصادية لحل المشاكل السياسية العالقة بين الدول

• كام تعرف الدبلوماسية الاقتصادية بأنها: "الدبلوماسية القائمة على المساعدات الاقتصادية التي تقدم للدول بشكل ثنائي أو جماعي وبكافة أشكالها. وهذه الدبلوماسية يمكن أن تكون صورة جديدة للدبلوماسية الاستعمارية"

• و في هذا السياق يمكن اقتراح تعريف للدبلوماسية الاقتصادية بأنها: "استخدام الدولة لعواملها السياسية و قدراتها و مواردها والاقتصادية و استغلال نقاط قوتها بالطرق والأساليب الدبلوماسية في الوقت المناسب لخدمة مصالحها و كذا تحقيق مكاسب سياسية، واقتصادية، واجتماعية، محليا ودوليا خاصة ونحن في عصر العولمة" أو "مجموع النشاطات الدبلوماسية المرتبطة بالنشاطات الاقتصادية في ما وراء الحدود الوطنية) تصدير، استيراد، استثمار، إقراض، مساعدة، هجرة (... ، التي تباشرها الدول والفواعل غير الدولية في العالم الواقعي"

ثانياً: أهمية الدبلوماسية الاقتصادية:

يزداد دور الدبلوماسية الاقتصادية أهميةً في النظام الاقتصادي الدولي الجديد، ويتسع مجالها، ويتطور ليعتبر عن مجالها التقليدي لأهم الأسباب التالية:

○ زيادة عمليات التدويل وتعزيز الترابط بين دول العالم في النظام الاقتصادي العالمي، حيث تتحرك الدبلوماسية الاقتصادية في مستويين هما التكامل الاقتصادي العالمي والإقليمي.

- التوسع السريع للمناطق الاقتصادية في العالم، وتحرير الاقتصاديات الوطنية، عن طريق التجارة والاستثمارات الدولية في ظل العدد المتزايد من الكيانات الاقتصادية العالمية، أي الشركات متعددة الجنسيات والبنوك والمجموعات الاستثمارية، وهذه الكيانات لها تأثير كبير في السياسة
- عولمة الاقتصاد العالمي الجديد وذلك على المستويين الكمي والنوعي، من خلال تدويل القوى المنتجة عبر الشركات متعددة الجنسيات التي تشكل القوة الرائدة في السوق العالمية من خلال دبلوماسيتها الاقتصادية، التي تعزز التنمية في صالح جميع الدول، وفي الوقت نفسه تقضي على تطلعات الدول المتقدمة التي تسعى لاحتكار مازيا العولمة.
- إدخال الدبلوماسية ضمن أساليب الإدارة الحديثة، في تطوير التعاون بين الدول المختلفة والمنظمات الدولية.
- زيادة دور الانفتاح على العالم الخارجي في النهوض الاقتصادي وهذا يحتاج إلى تنشيط الدبلوماسية الاقتصادية، أي خلق صورة إيجابية للدول المختلفة، وذلك من خلال السياحة والاستثمار الأجنبي المباشر اللذين يشكلان عاملاً مهماً في تحقيق التنمية الاقتصادية .
- مسؤولية الدبلوماسية الاقتصادية عن وظيفة سياسية تشريعية لجهة خلق إطار للتعاون الاقتصادي الدولي، بالإضافة إلى مسؤوليتها عن التعاون الاقتصادي الثنائي من خلال العديد من الطرق، كتنظيم بعثات من رجال الأعمال، والتحضير لمؤتمرات اقتصادية دولية، وتأمين وجود الشركات الوطنية في المعارض الدولية .
- تعاضد دور التكتلات الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية .
- تقديم المساعدة المباشرة والدعم للشركات الوطنية : حيث تقدم وازارت الخارجية المساعدة والدعم للشركات في إيجاد المستثمرين الأجانب المحتملين والترويج للمنتجات والخدمات في الخارج، وتقديم المعلومات حول فرص العمل للشركات الوطنية ومساعدة الشركات في العثور على شركاء عمل محتملين وحماية مصالحهم في هذه الأسواق . والعلاقات الدولية.

ثالثاً: أهداف الدبلوماسية الاقتصادية:

- تختلف أهداف الدبلوماسية الاقتصادية من بلد لآخر فقد تكون اقتصادية كتحقيق مصالح ذاتية للدول والحلفاء، وقد تكون سياسية كتغيير سلوك دول أخرى، وقد تكون استراتيجية كتغيير خريطة توزيع القوة، إلا أن هناك قواسم مشتركة تشكل جوهر الدبلوماسية الاقتصادية، وهذه المشتركات هي:
- الترويج عبر سلوكها الدبلوماسي وجذب الاستثمارات الأجنبية .
- توفير قاعدة بيانات تجارية تستفيد منها جميع الأطراف .
- توفير الدراسات والتقارير الاقتصادية عن الدولة المستقبلية ورصد فرص الاستثمارات المتبادلة الممكنة في البلدين .

- توفير الخدمات التي تسهل عمل الوفود التجارية قبل وأثناء وبعد عمليات التفاوض .
 - العمل على تسهيل التواصل بين المستثمرين في البلدين .
 - المساهمة في إعداد وصياغة وتوقيع اتفاقيات التجارة.
- ولتحقيق الدبلوماسية الاقتصادية لهذه العناصر تتحرك من خلال:
- استخدام التأثيرات السياسية والعلاقات الدولية للترويج أو التأثير على التجارة والاستثمار لتطوير فعالية السوق .
 - إعداد السياسات الهيكلية واتفاقيات التجارة واستخدام العلاقات لرفع مستوى المنافع الاقتصادية المتبادلة .

المحور الثاني: الذكاء الاقتصادي

إن التسارع الذي شهدته اقتصاديات العالم من ازدياد في حدة المنافسة كنتيجة لتوحد السوق العالمية ، أدى إلى زيادة الطلب على المعلومات ، حيث أصبحت الحياة الاقتصادية لا تستقيم دون هذه الأخيرة و بالتالي أصبحت تدخل في صميم الحياة اليومية مما جعل دول العالم وكذا المنظمات المعاصرة تعمل في ظل ظروف تستوجب البحث عن المعلومات ، في ظل بيئة غير واضحة المعالم ما يفرض عليها تحديات عديدة، لذا يتحتم على هذه الاقتصاديات مواجهة مثل هذه التحديات بسرعة و في نفس الوقت بكفاءة و فعالية، علما أن معظم الباحثين اتفقوا على أن هذه المواجهة لا تكون إلا من خلال نظام الذكاء الاقتصادي فما المقصود بالذكاء الاقتصادي؟

1. تعريف للذكاء الاقتصادي :

إن الذكاء الاقتصادي مصطلح نابع من الفكر العسكري -الاستخبارات العسكرية- Military Intelligence التي كانت تعتمد منذ عصور ماضية السرية لتحصيل المعلومة ثم تحليلها، وبعد ذلك يتم استغلالها في المعركة، وفي نظر المتخصصين هي :مجموعة من الوسائل البشرية والتقنية التي يتم وضعها للوصول إلى تطور مؤسسة اقتصادية لقطاع ما، ويتعداه حتى يشمل اقتصاد بلد ما. (ديلمي، 2008)

وقد جاءت الاستخبارات العسكرية الغربية كبداية أولى لنشأة نظام الاستخبارات في مجال منظمات الاعمال إذ تتسم الاستخبارات في المجال العسكري بالسرية و قد تضمنت في كثير من الحالات عمليات التجسس (رحمة، 2015)

ولقد عرفه "Alain Juillet" المسئول الأعلى للذكاء الاقتصادي بفرنسا عام 2005 على أنه "أسلوب تحكم يعمل على السيطرة على المعلومة الاستراتيجية من أجل الوصول إلى المنافسة، الأمن الاقتصادي و أمن المؤسسات" (Legendre, 2006).

Juillet في تعريفه لم يربط الذكاء الاقتصادي و المعلومة الاستراتيجية بمدى نجاعة اتخاذ القرار، بل ذهب مباشرة إلى الأهداف الممكن تحقيقها من خلال التحكم في المعلومة الاستراتيجية.و بالتالي

اعتبر المعلومة¹ الاستراتيجية عصب الذكاء الاقتصادي من منطلق أن المعلومة هي عصب الذكاء الاقتصادي و هي المورد الاستراتيجي لليقظة نجد هناك خلط بين المفهومين :حيث تعرف اليقظة الاستراتيجية على أنها "عملية مستمرة تؤدي إلى الجمع المخصص والمتكرر لبيانات أو معلومات ومعالجتها وفقا لغرض أو أكثر من أغراض المستخدمين باستخدام الخبرة ذات صلة بالموضوع أو طبيعة المعلومات المجمعة". (يوسف , 2010).

2. التطور التاريخي للذكاء الاقتصادي :

إن فكرة الذكاء الاقتصادي ظهرت مع ظهور التجارة و لاسيما ظهور اقتصاد السوق و قد أوضح Braudel في العديد من الدراسات التي قام بها حول القوة المتزايدة للمدن التجارية الكبيرة من القرن 15 إلى 18. أن المنافسة بين المدن في شمال إيطاليا و المدن في فنلندا كانت بداية الهجومات التجارية و التجسس الاقتصادي و حتى التزوير.

كما ظهر مصطلح الذكاء الاقتصادي في الفكر العسكري الذي يعتمد على تحصيل المعلومة ثم تحليلها، فبريطانيا في الفترة الاستعمارية لها كانت تحصل على المعلومات عن منطقة البحر المتوسط و غير ذلك من أسراها من البندقية.

● أول تعريف للذكاء الاقتصادي كان في عام 1967 من طرف Harold Wilensky، من خلال كتاب بعنوان "l'intelligence organisationnelle"، فهو يعرف : "الذكاء الاقتصادي كنشاط إنتاج المعرفة التي تخدم الأهداف اقتصادية و الإستراتيجية للمنطقة ، خزنت و أنتجت في إطار قانوني من مصادر مفتوحة".

● في عام 1950 طورت اليابان نظام الذكاء الاقتصادي المرتكز على وزارة التجارة الدولية و الصناعة (MITI) و منظمة التجارة الخارجية اليابانية (JITRO) لإنعاش اقتصادها .

● في عام 1980 و مع عولمة الأسواق و التطور الهائل في مجال تكنولوجيا المعلومات في الولايات المتحدة الأمريكية، اتخذت خطوات تنظيمية لدعم العمل الدولي للمؤسسات و كان لمايكل بورتر، أستاذ في جامعة هارفارد دور كبير في تطور مفهوم الذكاء الاقتصادي.

● في عام 1990 كانت بداية ظهوره في فرنسا.

● في عام 1992 انشأت فرنسا وكالة نشر المعلومات التكنولوجية (ADIT) و التي تهدف إلى تقديم مساعدة تشغيلية وحماية النمو الدولي للمؤسسات الفرنسية.

● في عام 1994 نشر Martre تقرير بعنوان: "l'intelligence économique et stratégie des entreprise".

● في عام 2002 ادماج Minefi مفهوم الدفاع الاقتصادي ضمن مفهوم الذكاء الاقتصادي .

¹ المعلومة الاستراتيجية هي كل المعلومات التي يمكن أن تكون ذا فائدة لمشاريع المنظمة -دولة، شركات، منظمات حكومية، أو غير حكومية

3. خصائص الذكاء الاقتصادي:

يهتم الذكاء الاقتصادي بدراسة التفاعل التكتيكي و الاستراتيجي بين كافة مستويات النشاط المعنية به انطلاقا بداية من القاعدة (المستوى الداخلي للمؤسسة) مروراً بالمستويات الوسيطة (الجماعات المحلية) وصولاً إلى المستويات الوطنية (الاستراتيجيات المعتمدة لدى مراكز اتخاذ القرار في الدولة) ثم المستويات المتعددة الجنسيات (الجماعات المتعددة الجنسيات) أو الدولية (استراتيجيات التأثير الخاصة بكل دولة). ومن بين الخصائص الرئيسية للذكاء الاقتصادي نذكر ما يلي (جمال الدين سحنون، بلهادية عبد الله، 2007)

- الاستخدام الاستراتيجي و التكتيكي للمعلومة ذات المزايا التنافسية في اتخاذ القرارات.
- وجود إدارة قوية لتنسيق جهود الأعوان الاقتصاديين.
- وجود علاقات قوية بين المؤسسات والجامعات و الإدارات المركزية والمحلية.
- تشكيل جماعات الضغط والتأثير.
- إدماج المعارف العلمية، التقنية، الاقتصادية، القانونية والجيو سياسية.
- السرية في نشر المعلومات والحصول عليها بطريقة شرعية.

4. عناصر الذكاء الاقتصادي:

حسب "Descharmes" المسؤول عن اليقظة الصناعية على مستوى l'ARIST فان الذكاء الاقتصادي يتمحور حول ثلاث (3) عناصر و هي (IAAT . des, 2005) :

- **اليقظة:** وتكمن في ملاحظة وتحليل كل ما يحدث في محيط المؤسسة من أجل تسهيل عملية اتخاذ القرار وتفعيله.
 - **الاتصال والأمن:** بمعنى التحضير و التحسب ضد يقظة الآخرين إضافة إلى تزويد العمال بالمعارف وتوضيح مضمون الحوارات الداخلية، خلق ردود أفعال، وضع بنود سرية في عقود العمل...
 - **التأثير:** معرفة المعلومات المكونة لمحيط المؤسسة من أجل اتخاذ القرار الأمثل الذي يكون له أثر ودور كبير في هذا المحيط.
- تعتبر العناصر السابقة من أهم عناصر الذكاء الاقتصادي بحيث تعبر اليقظة والتأثير عن الجانب الهجومي، أما الاتصال والأمن يعبر عن الجانب الدفاعي. إضافة إلى هذه العناصر يمكن إضافة عنصر آخر مهم يتمثل في التنافسية التي تعتمد على عمليات البحث والتطوير وتسمح بمسايرة المؤسسات في تعقب الفرص والحصول على الأسواق في العالم. وتتم هذه المسايرة عن طريق التعرف المشترك على الرهانات الإستراتيجية وتجميع الخبرات و المعلومات العامة والخاصة. (رضا، بدون سنة النشر).
- أما عناصر الذكاء الاقتصادي بالنسبة للدولة فتتمثل في (Fillon, 2011):
- ضمان الأمن الاقتصادي للمؤسسات و مؤسسات البحث مما يساهم في تحقيق الأمن الاقتصادي للدولة.

- دعم تنافسية المؤسسات و القدرة على تحويل تكنولوجيات مؤسسات البحث بالدرجة الأولى لفائدة المؤسسات.
- ضمان نقطة إستراتيجية تسهل عملية اتخاذ القرار بالنسبة للأعوان العموميين في المجال الاقتصادي.

المحور الثالث : العولمة الاقتصادية

تعدّ العولمة التطور الطبيعي للحضارة (عزت، 2000)، ولقيت اهتماماً فائقاً في الآونة الأخيرة لتشمل مجالات مختلفة سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية.. الخ.

ويأتي الجانب الاقتصادي في مقدمة الجوانب الأكثر تأثيراً و تأثيراً بنتائج وتحديات العولمة فقد أخذت العولمة الاقتصادية أبعادها في العصر الحاضر باستعادة النظام الاقتصادي الرأسمالي هيمنته وانتشاره في صور جديدة مبنية على اقتصاد السوق ، والثورة المعلوماتية ودمج الاقتصاديات الوطنية

الفرع الأول: العولمة

- إنّ العولمة ظاهرة متعددة الأوجه ، ورغم أن مفهوم العولمة أصبح أحد المفاهيم الشائعة في عالمنا الحالي، إلا أنّ الفقهاء لم يتفقوا على تحديد تعريف لها ، حيث يرى:
- روجيه جارودي بأنها: نظام يمكن الأقوياء من فرض الدكتاتوريات الإنسانية التي تسمح بافتراس المستضعفين بذريعة التبادل الحر وحرية السوق (عساف، 2008).
 - بول سويزي العولمة بأنها : سيرورة رأسمالية تاريخية يتحول فيها خط الإنتاج الرأسمالي من دائرة عولمة المبادلة والتوزيع والتسويق والتجارة الى دائرة عولمة الانتاج الرأسمالي مع عولمة أرس المال الإنتاجي وقوى وعلاقات الإنتاج الرأسمالية، مما يؤدي لإخضاع العالم كله إلى النظام الرأسمالي تحت قيادة وهيمنة وتوجيه القوى الرأسمالية العالمية والمركزية وسيادة نظام التبادل الشامل والمتميز ، لصالح الاقتصاديات المتقدمة (الشيبي، 2009).
 - وأشار ريتشارد هيجوت في كتابه) العولمة والأقلمة (إلى أن العولمة هي ما اعتدنا في العالم الثالث ولعدة قرون أن نطلق عليه الاستعمار ، انها غزو واستعمار غربي تقني ثقافي اقتصادي وسياسي أشد ضراوة و شراسة من أي لون من ألوان الاستعمار الغربي الذي شهدته الإنسانية ، انها دعوة لنفي الحضارات الأخرى غير الغربية وان شئت فقل غير الأمريكية.
 - و يذهب محمد عابد الجابري إلى أن العولمة أصبحت نسقا ذا أبعاد تتجاوز دائرة الاقتصاد، فإلى جانب أنها تشمل مجال المال و التجارة و الاقتصاد فهي تشمل مجال الثقافة و السياسة و المجتمع (الجابري، 2005).
- ولصياغة تعريف شامل للعولمة ، فلا بد من أنّ نضع في الاعتبار ثلاث عمليات تكشف عن جوهرها:
- العملية الأولى : تتعلق بانتشار المعلومات بحيث تصبح مشاعة لدى الناس جميعاً.
 - العملية الثانية: تتعلق بتذويب الحدود بين الدول.
 - العملية الثالثة : هي زيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات

الفرع الثاني: العولمة الاقتصادية

أولاً: تعريف العولمة الاقتصادية

ويقصد بالعولمة الاقتصادية نشر القيم الغربية في مجال الاقتصاد مثل الحرية الاقتصادية وفتح الأسواق وترك الأسعار للعرض والطلب ، وعدم تدخل الحكومات في النشاط الاقتصادي وربط اقتصاد الدول النامية بالاقتصاد العالمي ، وتعكس هذه الظاهرة زيادة حركة رؤوس الأموال وتفسح المجال واسعاً أمام أصحاب رؤوس الأموال لجمع المزيد من المال²

- ويرى أحمد مصطفى عمر أنّ العولمة الاقتصادية هي :تحول العالم إلى منظومة من العلاقات الاقتصادية المتشابكة التي تزداد تعقيداً لتحقيق سيادة نظام اقتصادي واحد يتبادل فيه العالم الاعتماد بعضه على بعضه الآخر في كلّ من الخامات والسلع والمنتجات والأسواق ورؤوس الأموال والعمالة والخبرة ، حيث لا قيمة لرؤوس الأموال من دون استثمار ولا قيمة للسلع دون أسواق تستهلكها.
- ويمكن تعريف العولمة الاقتصادية بأنها تسهيل انتقال القوى العاملة والمعلومات والسلع والأموال بين مختلف دول العالم وتخطي الحدود الإقليمية ، واندماج الأسواق في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة .

ولابد أنّ نشير إلى أنّ العولمة الاقتصادية هي الأكثر اكتمالاً وتحققاً على أرض الواقع من العولمة الثقافية أو السياسية، ويبدو العالم اليوم معولم اقتصادياً أكثر مما هو معولم ثقافياً سياسياً ، كما يبدو أنّ العولمة الاقتصادية تستند حالياً لاتفاقيات دولية تعقد بإدارة الدول المعنية وتوجهها مؤسسات ومنظمات دولية وشركات متعدد الجنسيات.

ثانياً: مظاهر العولمة الاقتصادية

- **تزايد التدفّقات الاستثمارية المباشرة:** دخلت الدول الصناعية في منافسة قوية؛ لجذب المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال الأجنبية، وحاولت جاهدة خلق جو استثماري مشجّع من خلال تقديم التسهيلات، والحوافز، والضمانات، وغيرها من المزايا.
- **اندماج الأسواق العالمية:** أخذت الأسواق العالمية بالاندماج بشكل متنامٍ مع قيام منظّمة التجارة العالمية، وعقد اتفاقيات تجارية خفّضت من حجم الرسوم الجمركية للسلع الصناعية، والزراعية، والملكية الفردية، والخدمات التجارية، هذا عدا عن الدور الذي لعبه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في هذا المجال.
- **إضعاف اقتصاد الدول النامية:** كنتيجة حتمية لتحرير التجارة واندماج الأسواق العالمية، كان لا بدّ للدول النامية التي افتقدت إلى التقنيات الاقتصادية القويّة أن تتراجع عجلة التقدم والتنمية فيها، وتحوّل بذلك إلى مستهلك للعولمة فقط.

ثالثا: أهداف العولمة الاقتصادية

● من وجهة نظر مؤيدي العولمة الاقتصادية (عرسان، النبأ، 2000)

- تهيئة الفرص للنمو الاقتصادي على المستويين المحلي والعالمي.
- زيادة حجم التجارة العالمية وتنشع الاقتصاد العالمي.
- تقرب العولمة الاتجاهات العالمية نحو تحرير أسواق التجارة و رأس المال ، علماً أنّ الهدف يعني عولمة الاقتصادات العالمية وصبغها بالرأسمالية.

● من وجهة نظر معارضي العولمة الاقتصادية :

أما معارضو العولمة فيرون أنّ للعولمة الاقتصادية أهداف خفية تتمثل في هيمنة الدول ال أ رسمالية على الاقتصاد العالمي ، باستخدام الشركات المتعددة الجنسيات والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية ، وفرض توسيع النظام الربوي وربط اقتصاديات الدول المتخلفة باقتصاديات الدول ال أ رسمالية ، والسيطرة على الدول النامية بقصد نهب مواردها وثرواتها والقضاء على الهوية الثقافية والوطنية للإنسان.

المحور الرابع : عصر العولمة الاقتصادية و الذكاء الاقتصادي و تأثيراته على الدبلوماسية الاقتصادية:

"إن العالم قد تغير اليوم بشكل جذري، فالصور والمعلومات لم تعد تحترم الحدود، و الهرمية التقليدية قد اتجهت نحو الشبكية، كما أنّ الانفتاح أزال مفهوم لسرية والخصوصية [...] وفي عالم المعلومات الآني فإن الدبلوماسية التقليدية تكافح من اجل البقاء [...] إن المحرك الأساسي لهذا التحول هو ثورة المعلومات..." هذا ما أشارت إليه الدراسة الصادرة عن مركز الدراسات الإستراتيجية الدولية بواشنطن

و المعنونة بـ "إعادة اختراع الدبلوماسية في عصر العولمة" Reinventing Diplomacy in the Information Age، ولما كانت الدبلوماسية الاقتصادية نظاما للاتصال بين مختلف الفواعل الاقتصادية العالمية فقد تأثرت بالتطور التكنولوجي الذي شهده العالم في حقل الاتصالات والنقل، فعمليات الاتصال اليوم صارت أسرع من أي وقت مضى وبدرجة أكبر إذا ما قارناها بفترات زمنية بعيدة، فبعد أن كان الرّ سول أو المبعوث الدبلوماسي يستغرق شهورا لنقل رسالة أصبحت الرسائل تصل في زمن يقاس بالثواني . ولقد أصبحت الوظيفة الدبلوماسية و الدّ بلوماسي حاليا محل إعادة نظر، بعد بروز تحدّيات جديدة متعلقة أساسا بالجانب الاقتصادي.

إن التحدي الذي طرحته الابتكارات التكنولوجية على الدبلوماسية كوظيفة اتصالية أثار الكثير من النقاشات، خاصة وان القيادات السياسية لم تعد في حاجة إلى خدمة السفارات للقيام بوظيفة الاتصال فيما بينها، حيث تقوم هذه القيادات اليوم بالانتقال بنفسها باستمرار وبسرعة من بلد إلى آخر، بالإضافة إلى وجود وسائل اتصال حديثة ومتطورة والتي يمكن استخدامها في إجراء محادثات مباشرة عند الضرورة.

الخاتمة :

من خلال هذه الدراسة يمكن القول أن فرضية الدراسة -التحول في طبيعة الدبلوماسية الاقتصادية جاء كنتيجة لحركات العولمة الاقتصادية و التي من أهمها ظهور الذكاء الاقتصادي أي أنه هناك علاقة سببية بين التحول في أليات الدبلوماسية الاقتصادية و تأثير العولمة الاقتصادية- و بالتالي الفرضية محققة لأن ظهور الشركات متعددة الجنسيات و كذا توسع الاستثمارات الأجنبية كما أن المجتمع المعاصر الذي نعيشه يوصف بأنه عصر المعلومة وهو عصر يلي أو بمعنى أدق يتزامن مع العصر الصناعي ،الذي اتسمت فيه العناصر المادية بالندرة و هو الأساس الذي بنيت عليه معظم نظريات الاقتصاد خاصة ما تعلق بالعرض و الطلب .حيث نجد المعلومة و هي العنصر الأهم في عصر المعلومة تتميز بالوفرة في بيئة سريعة التغير ما يجعلها مرتبطة بالزمن ولها معدل اهتلاك عالي ، أسباب رئيسية لظهور الدبلوماسية الاقتصادية بشكل منفصل عن الدبلوماسية التقليدية و بالتالي فإن الدبلوماسية الاقتصادية جاءت كتحصيل حاصل للعولمة بشكل عام و العولمة الاقتصادية بشكل خاص ،حيث أصبحت الحكومات في عصر العولمة و المعلومة التي هي أساس الذكاء الاقتصادي تبحث عن طرق جديدة لتطوير مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية باعتبارها وسيلة هامة لتعزيز و توسيع ثمار التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المراجع المستعملة:

- ديلمي، م . (2008). الذكاء الاقتصادي و العمل الضغطي: الحروب الخفية . مجلة القدس العربي، نوفمبر 2008.
- رحمة، إ. أ . (2015). دور الاستخبارات التسويقية في تطوير خدمات القطاع المصري الفلسطيني . كلية التجارة قسم ادارة الاعمال جتمعة قناة السويس.
- المجاري، م. ع . (2005). قضايا في الفكر المعاصر . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- الشيمي، م. ن. (2009) الحوار المتمدن، متوفر على الموقع: www.m.ahewar.org/s.asp?aid=160r=0 :
- العبيكان، ع. أ . (2007). عبد العزيز العبيكان، الحصانات و الامتيازات الدبلوماسية و القنصلية في القانون الدولي . الرياض: شركة العبيكان للأبحاث و التطوير.
- عرسان، ع. ع . (2000). النبأ، متوفر على الموقع www.annabaa.org/nba42/awlamah.htm
- عزت، د. أ . (2000). اخيار مزاعم العولمة . دمشق: اتحاد الكتاب العرب.
- عساف، ا. أ . (2008). تشرين الثاني 23 . (العولمة وآثارها الاقتصادية المدمرة على البلاد الإسلامية والعالم . مجلة الوعي . مجلة . جامعة فكرية ثقافية. 22. p ,
- عمر، ا. م . (s.d.). إعلام العولمة وتأثيرها في المستهلك . سلسلة كتب المستقبل العربي.

- Fillon, F. (2011). Actions de l'Etat en matière d'intelligence économique . république Française,.
- IAAT . Institut Atlantique d'Aménagement des territoire. (2005). La veille stratégique,« du concept a la pratique ».
- Kateb, A. (hiver 2010/2011). la diplomatie économique des nouvelle puissance . revue geoeconomiie n°56 edition choiseul .
- Legendre, J. P. (2006, 11). l'intelligence économique (guide pratique pour les PME. paris: de MEDEF.
- Qasim, M. J. (2013). le management par processus et la vielle stratégique.
- Reddy, c. M. (2009). development aid economic Growth a positive long run relation . imf .
- Revel, C. (2010/2011 hiver). Diplomatie économique multilatérale en influence. revue geoeconomie n°56 edition choiseul.